AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وسبعة
(يناير 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وسبعة يناير 2025

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 107

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **سلطة الإدارة في تعديل العقد بإدارتها المنفردة..... 52-3**
محمد أحمد المهدي محمد المهدي

2. **النطاقُ الشخصيّ للمسؤولية المدنية للمهندس الاستشاري..... 116-53**
محمد فايق أحمد عبد الرازق

3. **حق التظاهر السلمي بين الحريات الأساسية والضوابط القانونية..... 156-117**
أحمد عماد حسين حسن عبدالله

4. **طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الخاصة 192-157**
أمينة يعقوب عبدالرحمن الحمادي

الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES

5. **سياسة الصعود السلمي الصيني 232-195**
طارق محمد هلال حسن

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDEIES**

6. **كبار مشعوذي المعبودة "سرقتْ" في مصر القديمة 266-235**
هدير محمد عبيد

7. **الدور السياسي لتجارة اللؤلؤ في تأسيس إمارة قطر 1848- 1913…… 318-267**
حسام محمد عبد المعطي أحمد

- **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDEIES**

8. **التجمعات الصناعية بنظام المطور الصناعي في مدينة العاشر من رمضان 394-321 دراسة في جغرافية الصناعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.....**
محمد خليفة سلام خليفة - مصطفى هاشم عبد العزيز

- **الدراسات الفنية ART STUDIES**

9. **إعادة إنتاج أسلوب البوب- آرت في الفن المعاصر 397- 420**
سلام أدور يعقوب اللوس

- **دراسات المكتبات والمعلومات LIBRARIES AND INFORMATION STUDIES**

10. **البرامج المخصّصة للأطفال ذوي القدرات الخاصّة في المتاحف مراجعة423 - 464 علمية .....**
ياسمين خالد محمد مصطفى

- **دراسات علم النفس PSHYCHOLOGICAL STUDIES**

11. **نظرية المجاز المفهومي في ضوء علم النفس المعرفي: الواقع النفسي467- 482 للمجازات المفهومية .....**
شيماء عبد الحكيم السيد أحمد

- **دراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

12. **معاملات الأقليات المسلمة في ضوء القرآن الكريم – المسلمين الصينيين485 - 522 أنموذجا**
YANG XIAOQUAN

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

13. **الشواهدُ النثرية عند محمود بن حمزة الكرماني في كتابه غرائب التفسير 525 - 574 وعجائب التأويل- دراسة في نماذج مختارة.....**
محمد هانئ أمحمد محمد أحمد سليمان الخواص

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

14. **ARCHITECTURAL DIALOGUE: THE INTERSECTION OF TIMURID INFLUENCE AND INDIAN TRADITION IN MAHMUD GAWAN'S MADRASA. BIDAR. INDIA 30-3**
Mahmoud Ahmed Emam

افتتاحية العدد 107

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(107 – يناير 2025)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 51 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية ،دراسات سياسية ،دراسات تاريخية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات فنية، دراسات علم نفس، دراسات اجتماعية، دراسات اللغة العربية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات السياسية

POLITICAL STUDIES

سياسة الصعود السلمي الصيني

CHINA'S PEACEFUL RISE POLICY

طارق محمد هلال حسن

كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

Tarek Mohmed Helal Hassan

tarek.helal498@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

استخدمت الصين الكثير من الأدوات التي من شأنها تحقيق الفاعلية في الوجود في العديد من المناطق؛ حيث تستخدم القوة الدبلوماسية في السياسة الخارجية التي ترتبط بطرح الصعود السلمي بوصفه مفهوما يواجه السياسات المعادية لها، كما تستخدم الأدوات الثقافية التي تمثل العادات، وتصل بصورة جيدة للصين، ولقد استخدمت ذلك في الكثير من المواقف، وتظهر من خلال الإعلام والخطابات المباشرة والمحافل الدولية، وهو ما يظهر الصين بشكل جمالي، ويؤثر في الدول وشعوبها بما يصل لطرح الثقافات والعادات الصينية، وأنها من الشعوب المسالمة غير العدائية، ومن هنا توجد علاقات جديدة، وتكتسب الصين صداقات جديدة من شأنها تحقيق الفاعلية، والمساهمة في التمدد والتوسع، ومنها إلى الصعود أكثر، ويمكن القول بأن هذه هي العوامل الرئيسية التي تسببت في الصعود الصيني بشكل كبير.

وهذا ما جعل الكثير من الدول تستخدم مصطلح الخطر الصيني القادم، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتصدر الصين للمشهد الاقتصادي، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس الدول التي تصف الصين بهذا المصطلح؛ لكونها تؤثر على مصالحها وأهدافها في السعي؛ لتحقيق الهيمنة الدائمة للنظام العالمي والسيطرة عليه، ولعل هذا الأمر كاد أن يصيب الصعود الصيني كونه نتيجة لاتهامات خاصة بصعوده والسياسات التي تتبعها الصين من أجل التقدم والتنمية، لذا قامت الصين باستخدام مفهوم الصعود السلمي؛ من أجل وضع رؤية خاصة بالصعود تواجه الاتهامات التي تصفها بها الولايات المتحدة أو غيرها من الدول.

Abstract:

China has used many tools that would achieve effective presence in many regions, as it uses diplomatic force in foreign policy, which is linked to the peaceful rise as a concept that confronts hostile policies to it, and it also uses cultural tools that represent customs and communicate well to China, and I have used that In many situations, and it appears through the media, direct speeches, and international forums, which shows China in an aesthetic way, and affects countries and their people in a way that brings up Chinese cultures and customs, and that they are among the peaceful, non-hostile peoples, and from here there are new relations, and China gains new friendships from It would achieve efficiency, contribute to expansion and expansion, and from it to the rise more, and it can be said that these are the main factors that caused the Chinese rise significantly.

This is what made many countries use the term "the coming Chinese threat", especially when it comes to China's dominance in the economic scene. We find that the United States of America comes at the top of the countries that describe China with this term. Because it affects its interests and goals in seeking to achieve permanent domination of the global system and control over it, and perhaps this matter almost affected the Chinese rise as a result of accusations of its rise and the policies pursued by China for progress and development, so China used the concept of peaceful rise in order to develop a vision for the rise facing Accusations described by the United States or other countries

Key Words: China - Chinese threat - Chinese rise - peaceful rise

المقدمة:

أحدثت التغيرات على الساحة الدولية، خلال الفترة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، خللًا في التوازنات بين القوى الدولية، وقد نتج هذا الخلل عن انهيار قطب الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة، فنجد هناك بعض القوى التي تفرض نفسها على الساحة، سواء كان ذلك بشكل مُعلن أو مستتر، ولكنه واقع لابد من الاعتراف به، ومن أوضح الأمثلة التي ظهرت جليًا على الصعيد الدولي هي الصين التي جذبت الأنظار بقوة إليها، حيث أحدثت تقدمًا هائلًا في مجالات عدة.

كما تعد مصر دولة فاعلة وبقوة في الشرق الأوسط؛ نظرًا لما تمتلكه من العوامل التي تمكنها من أداء هذا الدور الخارجي والتاريخي في هذه المنطقة، وتمثل السياسة الخارجية الأساس التي تبنى عليه مصر دورها ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، والمتابع لتطور الأداء السياسة المصرية يجد أنه لم يكن لدى مصر في معظم مراحل تطورها التاريخي خيارًا آخر غير اتباع سياسة خارجية نشطة وعقلانية في اتجاهات متعددة.

وتستند السياسة الخارجية المصرية في تحركاتها إلى مبادئ عامة واضحة تعبر عن مصالح مصر وميراثها الحضاري ودورها الإقليمي من ناحية، وتعبر عن القيم الدولية والإقليمية السائدة من ناحية أخرى، وتهدف هذه المبادئ بصفة عامة إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، على أساس توازن المصالح والحقوق بين الدول كافة، بما يتيح للأطراف جميعًا في النهاية مناخًا يخدم عملية التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بصرف النظر عن ظروف كل دائرة من دوائر التحرك المصري وقضاياها.

كما تنتهج الدولة المصرية سياسة خارجية ذات مقاربة محورية تتسم بتنويع تحالفاتها الإقليمية والدولية، وانفتاحها في التعامل مع القوى الكبرى في السياسة الدولية بطريقة متوازنة وسلمية، بهدف تحقيق مصالحها، وضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، وذلك في ظل المؤشرات التي تؤكد أن هناك نظامًا عالميًا جديدًا في طور التكون، وأن أقطابًا أخرى من المرجح صعودها على رأس النظام الدولي، وأن هناك تحولًا في الثروة والسلطة والتأثير، وحتى التجارة والاستثمار من الغرب إلى الشرق (من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى آسيا)، وبالتالي كان على الإدارة المصرية اتخاذ قرار استراتيجي بالتوجه نحو الشرق، ومحاولة بناء علاقة شراكة استراتيجية مع الدول الآسيوية بشكل عام، والصين بشكل خاص.

يرجع التاريخ الحديث للعلاقات المصرية–الصينية إلى قيام الثورة الصينية عام 1949م، التي تشابهت أهدافها مع أهداف الثورة المصرية في عام 1952م ونظرًا لذلك، في 30 مايو 1956 م، وأثناء زيارة رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية تشو إنلاي إلى دولة مصر، أعلنت مصر الاعتراف الدبلوماسي بالحكومة الشيوعية الصينية، بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة، وهكذا أصبحت مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية .

وعلى الرغم من أن الاعتراف الرسمي لم يحدث إلا في عام1956م، فإنّ التفاعل بين البلدين تطور قبل ذلك بكثير، وعلى سبيل المثال في ثلاثينيات القرن الماضي، أُرسل عشرون طالبًا صينيًا مسلمًا إلى مصر للدراسة في جامعة الأزهر، ثم أصبحوا مترجمين ومدرسين للغة العربية في الصين، وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية، دعمت مصر جمهورية الصين الشعبية في رغبتها في أن تصبح عضوًا كامل العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع حق النقض بدورها أدانت الصين عدوان بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة على جمهورية مصر العربية خلال أزمة

السويس، وقد مثل هذا مقدمة مهمة لإقامة علاقات رسمية وشراكة استراتيجية بين الدولتين.

أقامت مصر والصين–الشريك السابق للولايات المتحدة والمنافس الاستراتيجي الأخير لأمريكا–على مدى العقد الماضي علاقات أعمق من أي وقت مضى، وخلال ذلك الوقت سعت الصين إلى الاستفادة من علاقتها مع مصر؛ لدفع مبادرة الحزام والطريق (BRI) ، التي طرحها الرئيس الصيني "شي جين بينج" في عام 2013م.

وقد نظرت مصر إلى الصين بوصفها شريكًا مهمًا في إنعاش الاقتصاد المصري، فخلال زيارة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى الصين في عام2014 م قام كلا الجانبين بتحسين العلاقة الثنائية إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، من خلال ارتباطهما بالمصالح الذاتية الاقتصادية المتبادلة وفى عام 2016م أطلق الرئيس السيسي استراتيجية التنمية الوطنية الجديدة باسم رؤية مصر 2030م لذلك تريد الصين ومصر البحث عن مجالات مناسبة للتعاون وفق هاتين الخطتين، وبالتالي فإن كلًّا من الصين ومصر ترحبان وتدعمان الاستراتيجية التنموية لبعضهما بعضا.

ولذلك تعد دراسة العلاقات بين جمهورية مصر العربية، وجمهورية الصين الشعبية من الدراسات المهمة التي وقع اختيارنا عليها؛ لكي تكون موضوعًا لرسالة الدكتوراه هذه، وهي بعنوان "الصعود الصيني وأثره على تطور العلاقات مع مصر."

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة النظرية في تناول موضوع تأثير الصعود الصيني على تطور العلاقات مع مصر، كونه نتيجة لندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة كما تظهر أهمية الدراسة في إبراز كيفية فهم أبعاد العلاقة المصرية الصينية ومعالجتها،

وتحليلها، وآثارها على الأمن القومي المصري، وبالتالي ستقدم الدراسة لبنة معرفية لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال، وتقريبهم ولو بشكل جزئي من حقيقة ما يدور حولنا.

الأهمية العملية: تبين هذه الدراسة أثر الصعود الصيني على الساحة الدولية تجاه علاقتها مع أحد أهم دول الشرق الأوسط وأعرق الحضارات، والمتمثلة في جمهورية مصر العربية، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة، المتأثرة بالصعود الصيني، تُرسم في ظل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ بين الصين والولايات المتحدة، ونحاول أيضًا فهم التطورات المستجدة في العلاقات المصرية الصينية من خلال توضيح المكانة التي تحتلها هذه الدولة المصرية في سياسة الصين الخارجية، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية لتنمية العلاقات المصرية لمتخذ القرار.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقات المصرية–الصينية، بناءً على مدى تأثير الصعود الصيني عليها، ومن ثَمّ وضع رؤية مستقبلية أو تصور مستقبلي للعلاقات المصرية الصينية تجعل مصر شريكًا استراتيجيًا للصين من أجل تحقيق ذلك، ستُوضع أهمية مصر في سياق الطموح الصيني في الوصول لقمة النظام الدولي.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول معرفة تأثير الصعود الصيني على علاقاتها مع الدولة المصرية، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاده: إلى أي مدى يؤثر الصعود الصيني على تطور العلاقات مع الدولة المصرية؟

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

ما هي أبرز ملامح الصعود الصيني؟

ما هي محددات السياسة الخارجية الصينية؟

ما هي انعكاسات صعود الدور الصيني على المستويين الإقليمي والدولي؟

ما هو مستقبل العلاقات المصرية الصينية؟ وما استراتيجية مواجهة تأثير هذا الصعود؟

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي، وكذا نظرية الدور الإقليمي، وذلك على النحو الآتي:

منهج دراسة الحالة: يمكن الاستفادة من هذا المنهج في بلوغ المعارف والحقائق، وذلك عن طريق مُطالعة المعلومات، أو البيانات التي دونت في الفترات الماضية، وتنقيحها، ونقدها بحيادية وبموضوعية، للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المقبولة، والمدعمة بالقرائن والبراهين؛ وذلك للوقوف على أسباب الصعود الصيني، وتأثير ذلك على تطور العلاقات المصرية–الصينية.

المنهج الوصفي التحليلي: وقد استعنّا بهذا المنهج؛ لوصف الواقع السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني لدولة الصين، وكذلك لمعرفة السمات العامة للعلاقات المصرية–الصينية كما اعتمدنا عليه في إيضاح الأحداث ووصفها، والتطورات الراهنة التي تشهدها تلك العلاقة.

نظرية الدور الإقليمي :

عادةً ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية، فنادرًا ما تطمح الوحدات الدولية إلى القيام بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافيًا، باستثناء الدول

الكبرى التي قد تتوفر لها القدرات التي تمكنها من القيام بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافيا، وقد تقوم الدول الكبرى بتغيير حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها.

ويعدّ هذا المنهج أكثر ملاءمة لهذه الدراسة، حيث إنه يساعد في تحديد أهم العوامل التي أدت إلى حدوث صعود في طبيعة الدور الصيني، ولما لها من مقومات تمكنها من القيام بأعباء دور إقليمي في أقاليم بعيدة جغرافيًا عنها، والتي تعد من أهم العوامل وراء حدوث هذا الصعود، ثم يتناول طبيعة الدور الجديد للصين في ظل القيادة السياسية الحالية، ويتتبع تداعيات الصعود على تطور علاقتها بالدولة المصرية .

مفهوم سياسة الصعود السلمي الصيني

خضع النظام الدولي لعدد من التغيرات، كان أبرزها "ظهور" أو "عودة ظهور" دول "جديدة" كونهم لاعبين أقوياء في النظام (كما في حالة الصين والهند)؛ ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النمو الاقتصادي للبلدان الآسيوية، مما أدى إلى درجة أكبر من التعددية القطبية في النظام الدولي وتُحسب القوة الآن ليس فقط من الناحية العسكرية، ولكن من الناحية الاقتصادية أيضًا مع نهاية الحرب الباردة في عام 1989، والانهيار اللاحق للاتحاد السوفيتي، ظهرت الولايات المتحدة بوصفها أقوى دولة في الساحة العالمية ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي السريع لبلدان؛ مثل الصين يعنى أيضًا ظهور لاعبين على الساحة العالمية، وقد أصبح لهم الآن، بفضل نفوذهم الاقتصادي المتنامي، صوت في تحديد الشؤون الدولية غالبًا ما يُنظر إلى صعود الصين بصفتها عضوًا مهما في السياسة الدولية بارتياب، وتبرز التساؤلات حول ما إذا كانت ستتحدى الهيمنة التقليدية التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة للإجابة عما إذا كان صعود الصين في العلاقات الدولية سلميًا أم أنه فخ ثوقيديدس؟ من الضروري أن نفهم ما تعنيه الصين بالصعود "السلمي" (الذي استُبدل لاحقًا بالتنمية السلمية).

كان مفهوم "الصعود السلمي" سياسة رسمية ظهرت تحت قيادة Hu Jintao وكان المصطلح محاولة لدحض "نظرية التهديد الصيني"، حيث سعى مفهوم "الصعود السلمي" إلى وصف الصين باللاعب العالمي المسؤول، وتأكيد القوة الناعمة، وأن الصين ملتزمة بقضاياها الداخلية، وتحسين احتياجات الرفاهية لمواطنيها قبل التدخل في الشؤون العالمية ومع ذلك، كان يُنظر إلى استخدام مصطلح "الصعود" على أنه مثير للجدل؛ لأن الكلمة يمكن أن تؤدى إلى تصورات بأن "صعود" الصين يمثل تهديدًا للنظام الدولي القائم لذلك، فاستُبدل المصطلح بـ "التنمية السلمية"، لكنه عاد إلى مصطلح "الصعود السلمي" مع تولي هو جينت أو الحكم في الصين.

وقد نشأت الحاجة إلى التوصل إلى مثل هذا المفهوم؛ لأنه– كما رأينا في الماضي، أدى ظهور قطب جديد للسلطة في كثير من الأحيان إلى تغيرات جذرية في الهياكل السياسية العالمية، وهو ما فُسّر جيدًا من خلال نظرية الاستقرار المهيمن، ونظرية الواقعية الهجومية* على وجه الخصوص في العلاقات الدولية.

مصطلح "الصعود السلمي" صاغه زينغ بيجان– Zheng Bijian في أواخر عام 2003 ووفقًا لـ Zheng، فقد أدى ظهور قوى جديدة في الماضي إلى اختلال في الهياكل السياسية العالمية؛ لأن هذه القوى اختارت طريق العدوان، والتوسع، وصدر هذا المفهوم عن زينغ بيجان خلال زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في ديسمبر 2002، حيث قيل إنه واجه الخطاب السائد حول "تهديد الصين" و"انهيار الصين" بشكل مباشر، وكما وصفه زينغ بيجان[1] ، فإن جمهورية الصين الشعبية سوف تتطور بشكل سلمي، وتساعد بدورها في الحفاظ على بيئة سلمية جاءت كلمة زينغ بيجان في منتدى "بو أو لآسيا" في مقاطعة هاينان كانت المحاولة الحقيقية وراء تقديم المفهوم هي تزويد الجمهور الدولي بلمحة تمهيدية عن التفكير الاستراتيجي الجديد الذي ظهر في الصين على أساس المفاهيم الأحدث للسلطة[2].

وقد استخدمت القيادة الصينية مفهوم "الصعود السلمي" رسميًا لأول مرة في منتدى آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في نهاية العام 2005، حيث شدد المسؤولون على أهمية الصعود السلمي في سياسة الصين.

أولًا–العوامل الممهدة لطرح سياسة الصعود السلمي:

هناك الكثير من العوامل المؤثرة التي مهدت لظهور مفهوم صعود الصين السلمي، لعل من أهمها محاولة الصين دائمًا تصدير صورة سلمية لاتجاهاتها وسياساتها، خصوصًا عندما دخلت في أجواء تنافسية مع قوى كبرى؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي الولايات المتحدة للحد من هذا الصعود لحماية مصالحها وأهدافها، والعمل على تحقيق فاعلية في الدفاع عن الهيمنة القطبية، لذا استوجب على الصين العمل على استخدام هذا المفهوم بشكل دائم، سواء في الخطابات الرسمية، أو في التحركات والسياسات المختلفة مع الدول، في محاولة واضحة لكسب التعاون، والحفاظ على استمرارية الصعود دون وجود عوائق تهددها بشكل كبير.

ومع ذلك، اختار بعضهم تفسير ظهور الصين –كونها قوة اقتصادية عظمى، وطموحة عسكرية– على أنها تهديد للمصالح الوطنية للولايات المتحدة، وأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد صُنّف هذا التهديد على أنه أيديولوجي، واقتصادي، واستراتيجي.

الدول التي قادت عملية الترويج لنظرية الخطر الصيني، وسبب طرح مفهوم الصعود السلمي

انطلقت الفكرة العامة لنظرية الخطر الصيني، في بداية التسعينيات من القرن الماضي وتعدّ (أمريكا، واليابان، وتايوان) مصادر النظرية.

الوصف التفسيري للنظرية وفقًا للرؤية الصينية:

استنادًا إلى سياسات القوة، ونوع النظام، والقومية الصينية، فإن الصين تشكّل خطرًا على "الستاتيكو" الإقليمي والدولي كما على الأطراف الثلاثة، وكان ظهور هذه الآراء بمنزلة إعلان رسمي عن انطلاق نظرية التهديد الصيني، وقادت هذه الدول الثلاث حملة الترويج للخطر الصيني على المستوى الدولي، وقد كانت كوريا الجنوبية مع هذه الدول، قبل أن تخفف من وجهات النظر المماثلة في الصين.

ثانيًا–ركائز سياسة الصعود السلمي:

إن نظرية الصعود السلمي في الصين لم تظهر بشكل تلقائي، ولكنها ظهرت في الجانب الفكري والعملي؛ نتيجة للتفاعل بين الجهات الرسمية والجهات النخبوية الصينية، والذى نتج عنه اتفاق بنسبة كبيرة، ليبدأ طرحها ضمن معادلة كاملة لتسهم في الرد على (نظرية الخطر الصيني) التي كانت تلقى اهتمامًا كبيرًا في هذا الوقت، ولكنها عملية سهلة بطبيعة الحال، حتى واجهت صعوبات داخل الصين، وأثارت الكثير من الجدل بين النخب الفكرية، كما ينتج عنها اختلاف بين النخب السياسية، حتى استقر الأمر أنها اعتمدت عليه بشكل نهائي بالتسويق الرسمي لمفهوم (صعود الصين السلمي) لمواجهة نظرية الخطر الصيني [(3)].

ثالثًا–الشروع في صياغة مفهوم "الصعود السلمي":

وقد صاغ القادة الصينيون هذه السياسة في عام 2003 لمواجهة المخاوف الدولية بشأن تنامي القوة الاقتصادية والسياسية لبكين وفى عام 2004، قال رئيس مجلس الدولة ون جيا باو: إن صعود الصين "لن يأتي على حساب أي دولة أخرى، ولن يقف في طريق أي دولة أخرى، ولن يشكل تهديدًا لأية دولة أخرى" ووفقًا لوكالة أنباء الصين

الجديدة (شينخوا)، تهدف السياسة إلى خلق "بيئة تزيد من فرص التنمية الاقتصادية للصين"، كما يقول بذلك كينيث ليبيرثال، مدير معهد الصين في جامعة ميشيغان، ومدير الشؤون الآسيوية لمجلس الأمن القومي خلال إدارة كلينتون.

واقتُرح أن يكون مفهوم "الصعود السلمي" مكونًا وعاملًا رسميًّا من العوامل الخاصة بسياسة الصين الخارجية، الذى يجب أن يتضمن خمسة عناصر أساسية، وهي[4]:

- يجب أن تستفيد الصين من السلام العالمي لزيادة التنمية في البلاد، وذلك في مقابل أن تساعد في تحصين السلام العالمي، وذلك عن طريق ما تقوم به من تنمية.

اعتماد الصين على الجهود الداخلية والخاصة بها فقط دون المساعدة من الخارج.

- يجب أن يقوم المفهوم على استمرار الصين في الانفتاح والتبادل التجاري والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية ضمانا لتحقيق أهدافها.
- يجب أن نأخذ في عين الاعتبار أن تحقيق "الصعود الصيني" يتطلب العديد من الأجيال والسنين الطويلة.
- أثناء السعي لتحقيق الأهداف يجب أن نؤكد أنه لن يعوق الصعود الصيني طريق الدول أو يعرض أمنها للخطر.
- ويجب أن نؤكد أن الصعود الصيني لم يتم على حساب أي أمة أخرى.

النقاش الداخلي **حول مفهوم "الصعود السلمي"**:

إن مفهوم الصعود السلمي لم ينتشر فقط، ولكن كان له تأثير كبير، ونتيجة لذلك كان يحدث جدلًا كبيرًا في الأوساط الرسمية الصينية، وظلت وزارة الخارجية

الصينية مترددة في استخدام مفهوم الصعود؛ لأنها كانت تخشى أن يكون متعارضًا مع أفكارها ومعتقداتها التي تهدف إلى البقاء، واستمرار المشهد الصيني خارج الرصد الدولي.

إن هذه النظرية قامت بفتح نقاشات واسعة داخل الصين، حيث إنها اختلفت مع بعض الفئات في استخدامها، واعتمدتها فئات أخرى، وذلك لعدة أسباب منها: أن المفهوم يتضمن مصطلح الصعود، والإشارة إلى الصعود الصيني، وهذا الرأي قد يسهم في قلق الكثير من الأفراد، وهذا بغض النظر عن كونه سلميًّا أم لا.

وقد اقترح بعضهم استبدال "الصعود السلمي" بمفهوم آخر وهو (السلام والتنمية) الذى يعود ظهوره إلى الاستراتيجيات الصينية أيضًا، وهى السياسة الأولى التي قامت بدفع الصين إلى المسرح العالمي وخصوصًا من الناحية الاقتصادية.[5]

وهناك العديد من الانتقادات التي وُجّهت نحو مفهوم (الصعود السلمي)، وجُمعت في نقدين أساسيين، **وهما**:

أولًا: كان هذا الاعتراض على المفهوم ذاته، وكان المنتقدون يرون أن هذا المفهوم ظهر في توقيت غير مناسب، وأن الظروف لم تكن واضحة بعد، ولذلك كان افتراض صعود الصين غير صحيح إذا تحدثت الدول الأخرى عن صعود الصين شيء، وافتراض أنها صعدت شيء آخر، لذلك يجب أن نستخدم مفهومًا آخر وهو (التنمية السلمية) لأنه مفهوم واقعي أكثر، وسوف يكون مناسبًا للتعبير عن الوضع في الصين.

ثانيًا: كان هذا الاعتراض من الناحية البيروقراطية الصينية؛ لأن هؤلاء كانوا يعملون في وزارة الخارجية الصينية، فالشؤون الخارجية هي اختصاصهم فقط، والمفهوم نتج من خارج نطاق الوزارة، لذلك لم ينل الموضوع إعجابهم.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك اعتراضات أخرى للمفهوم الثاني المقترح وهو "الصعود السلمي"، ومن هذه الاعتراضات **ما يأتى:**

- إن كلمة السلمي قد تعبر للبعض أن الصين لم تستخدم القوة، خاصة ضد دولة (تايوان).
- إن المفهوم من الممكن أن يقوم بفرض العديد من القيود على سياسة الدفاع، وعلى تطورات القدرة العسكرية.
- هذا المفهوم سوف يصعب على الصين فحص نظرية "الخطر الصيني"، وسوف ينتج عنه انطباعات قوية ناحية الصعود الصيني.

في المقابل كان هناك من يرون أنه ليس هناك أي داعٍ لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية كونها قوة كبرى؛ لأن المهم ليس في صعود الصين أو عدمه؛ فالكل يستطيع أن يرى أن الصين تصعد في النظام العالمي حتى إذا لم يكتمل صعودها كليًا، ولكن المهم هو أن نقوم بإقناع القوى الكبرى في النظام العالمي بأن صعود الصين لن يشكل أي تهديد على مصالح باقي الدول في النظام العالمي.

تحوّل مفهوم الصعود السلمي إلى سياسة رسمية:

تولى زينغ بيجان – Zheng Bijian تسويق مفهوم الصعود الصيني، وشرح مضمونه على المستوى الدولي، وخصوصًا في مقال نشره في مجلة فورين بوليسى

الأمريكية في سبتمبر 2015، حدد فيه ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الصين في المستقبل، وهي:

- سوف تواجه نقصًا في الموارد الأولية التي تكون لازمة لإشباع الحاجات الأساسية للبلاد حتى يتم صعودها العالمي.
- يجب أن نقوم بالموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حتى لا تحدث فجوة تؤدى إلى انهيار الصين[6].
- نجد أن التحدي البيئي سوف يشكل عقبة أساسية في تحقيق التنمية في الصين.

ولمواجهة هذه التحديات يجب أن تتم من خلال ثلاث استراتيجيات تعتمدها الحكومة الصينية في سياستها، وهي:

- إلغاء النموذج القديم للتصنيع، ومحاولة تقديم نموذج حديث للصناعة.
- إلغاء نماذج السيطرة الاجتماعية، ومحاولة بناء مجتمع مترابط ومتماسك.
- تجاوز الأساليب التقليدية لصعود القوى على المسرح العالمي، واستبعاد الحرب الباردة التي تؤدى إلى تعريف العلاقات الدولية على أسس أيديولوجية، وهكذا يتحقق الصعود السلمي.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت المنافسة قائمة بين مصطلح "الصعود السلمي" ومصطلح "التنمية السلمية"، حيث قام المسؤولون بالتشديد حول مدى أهمية الصعود السلمي في السياسة الصينية، وكذلك أنها ما زالت دولة نامية تتطلب العديد من أجل التغير إلى قوة عالمية [7].

استراتيجية السياسة التنموية الصينية:

- تعد الصين أكبر الدول النامية، وتمثل التنمية الصينية في ظهور العولمة الغاية المهمة للدولة؛ حيث إن الصين تعمل على تعزيز التعددية القطبية فضلًا عن أنظمة السيطرة، كما أنها تهدف إلى التعامل مع الدول الأخرى، نظرًا للقيم الخمس الخاصة بالتعايش السلمي.
- أهمية وجود بيئة دولية صحيحة؛ من أجل تحقيق التنمية الصينية المرجوة، التي قد أكدتها التطورات التي عاصرها الاقتصاد العالمي، وتتمثل تلك التطورات في أن التنمية الصينية أحد العوامل المساعدة في التقليل من حالة الانكماش الدولي في معدلات النمو.
- قيام دولة الصين بالاعتماد على العلوم، وما يترتب عليه تنمية أسواقها المحلية، وكذلك إتاحة الفرصة أمامها من أجل الاعتماد على الصناعات التي لها آثار سلبية على البيئة بصورة أقل، كما سوف تقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة إبداعية أفضل، وذلك من خلال الاهتمام بالقوى البشرية، والتعليم، والثقافة.
- حفاظ الصين على انفتاحها نحو العالم من أجل التجارة، كما تقوم الصين بدعم المنظمات الدولية؛ مثل: منظمة التجارة العالمية، كما تقوم بتعزيز التكامل الإقليمي من خلال المؤسسات، كما تهدف إلى الوصول إلى الحلول الخاصة بالمشكلات التي ترتبط بالتجارة، وسعر الصرف عن طريق التفاهم مع الدول الأخرى، كما أن الصين ستقوم بالمحافظة على سياسة الاستثمار الخارجي، وكذلك الاعتماد على قوة العمل الخاصة بها؛ لكى تقوم بتصنيع الاستهلاك الخارجي

- قيام الصين بدعم الديمقراطية الخاصة بالعلاقات الدولية مع جميع الدول التي تدعم المساواة، وذلك عن طريق الحوار والأساليب المتنوعة، وليس عن طريق القهر؛ كما ستقوم الصين بتعزيز الاندماج الكامل لجميع الدول النامية في العلاقات الدولية، وتسهم كذلك في تنمية ذاتها، على أن تنتشر الثقة في العلاقات الثنائية، وليس باستخدام الحروب الباردة، بالإضافة إلى قيامها بتعزيز السياسة التي تحث على تقليل التسلح، والحدّ من الأسلحة النووية، كما تقوم بالسعي؛ من أجل التوصل إلى الحلول الخاصة بالمشكلات الحدودية باستخدام الوسائل السلمية.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول، لقد استُخدم مصطلح "التنمية السلمية" على المستوى الرسمي الصيني، الذى يوضح محتواه مفهوم "الصعود السلمي" لدولة الصين، من خلال ذلك يتبين أن مصطلح "الصعود السلمي" قد مرّ بمراحل عدة، وذلك بدايةً من الخطاب إلى النظرية إلى السياسة، وبهذا يتغير من الجانب النظري إلى الجانب العملي، حين أصبح سياسة أساسية، واستراتيجية وطنية(8).

النتائج المترتبة على النقاش الداخلي **حول مفهوم "الصعود السلمي":**

لقد ترتب على النقاش الداخلي حول مفهوم الصعود السلمي حدوث تجاوب من الصين مع ذلك النقاش الذي دُعِي له من الدول الغربية، وكذلك الدول الإقليمية التي تنظر إلى دولة الصين على أنها منافس لها في المنطقة الخاصة بشرق آسيا وجنوب شرقها، وذلك من خلال التفكير الاستراتيجي لا من خلال ردود الأفعال، وذلك من أجل محاولة التركيز على سياسة تُستخدم في الأساس من أجل بث الاطمئنان لدى الدول المحيطة بدولة الصين، وكذلك نشر الاطمئنان في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، بأن تلك السياسة تهتم بزيادة قدرة الصين على المستوى الاقتصادي والعسكري،

ولا تعد من الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم كله، ولكنها تعود بالنفع على الدول الأخرى من ارتفاع قدر الصين عالميًا[9].

نظرية الواقعية الهجومية وصعود الصين السلمي:

وفقًا للنظرية الواقعية الهجومية، فإنه في الواقع ستزداد محاولات الصين للسيطرة على إقليمها مع نفوذها المتزايد، تمامًا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي؛ والسبب وراء ذلك هو أن أفضل طريقة للبقاء في الفوضى الدولية أن تكون القوة المهيمنة الإقليمية الوحيدة، فالصين بالفعل لديها صراعات إقليمية مستمرة وعنيفة في كثير من الأحيان مع الفلبين، واليابان، وفيتنام، وإندونيسيا، والهند، وماليزيا، وبروناى، ومع تنامي النفوذ الاقتصادي، أصبحت سياسات الصين تجاه النزاعات الإقليمية أكثر عدوانية، ويتماشى هذا تمامًا مع ما حدث في نصف الكرة الغربي من قبل الولايات المتحدة، وما تطرحه نظرية الواقعية الهجومية فكلما زادت قوة الصين، كان من الأفضل لها تسوية نزاعاتها وفقًا للشروط التي تفضلها.

مثال على تطلعات بكين إلى الهيمنة: هو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وهو بديل تقدّمه الصين للمؤسسات متعددة الأطراف في نظام بريتون وودز ، وهذه طليعة محتملة لنظام اقتصادي بديل، كما أنه انعكاس للطموحات الصينية في الظهور كونه بديلا قويا في النظام الاقتصادي الدولي؛ إذ إن إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار ووجوده في البنية التحتية يعنى ببساطة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين كانا اللاعبين المهيمنين في إقراض التنمية والتنظيم المالي، أصبح لهما الآن نظيرًا آسيويًا، وتعمل مؤسسات بريتون وودز في شكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى الآن على الترويج لوجهات النظر السياسية لأعضائها الأقوياء في الوقت الحالي، سيؤدي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية دورًا مماثلًا، وهو تعزيز

المصالح السياسية والاقتصادية لأعضائه الأقوياء، ومن المؤكد أن مصلحة الصين ستبرز على جدول الأعمال[10].

مثال آخر على حقيقة أن "الصعود" لن يكون سلميًا، كما أوضحته مفاهيم الصعود السلمي، وسيكون على غرار فخ ثوقيديدس، هي الغزوات التي يقوم بها جيش التحرير الشعبي وفى سبتمبر 2014 عندما كان "شي جين بينج" في زيارة رسمية للهند، وفى مناقشات مع رئيس الوزراء الهندي" ناريندرا مودى"، حول القضايا التي من شأنها أن تؤثر على السلام والتنمية في المنطقة بأكملها، تبددت مفاهيم "دبلوماسية الجوار" و"التنمية السلمية" في مواجهة العدوان الصيني، وهذا يذكر بالمحاولات الأمريكية للهيمنة الإقليمية في التاريخ.

فبعد الاستقلال في عام 1783، أنشأت الولايات المتحدة على مدى العقود السبعة التالية دولة قوية، حيث كان القضاء على الأمريكيين الأصليين بأعداد كبيرة، ونهب الأراضي والممتلكات، وشراء فلوريدا من إسبانيا عام 1819، وضم تكساس عام 1845، وشن حرب مع المكسيك عام 1846– كل ذلك كان جزءًا من هدفها المتمثل في ترسيخ الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وعليه صاغ الرئيس جيمس مونرو مبدأ مونرو في عام 1823م، ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت القوى العظمى الأوروبية لاعبين ثانويين في الأمريكتين، وعليه حققت الولايات المتحدة هيمنة إقليمية، وهذا بدوره أدى بها إلى أن تصبح قوة آمنة.

إذا أُخِذَ هذا المثال من التاريخ، ووُضِعت الحالة الصينية جنبًا إلى جنب، فلن يُعثر على الكثير من الاختلافات، إن العدوان المتزايد الذي تمارسه الصين في آسيا، وقمعها النشط للمعارضة التبتية/ الأويغورية، وإقامة هياكل اقتصادية بديلة من بين أمور أخرى، كلها أدلة على حقيقة وجود فخ ثوقيديدس، وأنه لا يوجد شيء "سلمي"

بشأن صعود الصين، أو تطورها، وعلى الرغم من أن الصين تحاول تمويه ذلك من خلال إعلانها بالالتزام بالتقاليد الكونفوشيوسية، ومفاهيم "التنمية السلمية" و"الصعود السلمي"، يمكن عدّ هذا أقل من محاولات لتحقيق الهيمنة.

أهداف السياسة الخارجية الصينية:

لقد أصبح الحديث عن اتجاه السياسة الخارجية الصينية أمرًا لا مفرّ منه بين الأوساط السياسية والأكاديمية قبل كل شيء، هذا نتيجة للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية المتصاعدة لجمهورية الصين الشعبية للقضايا البحرية؛ مثل: بحر الصين الجنوبي، والهياكل الاقتصادية الدولية، والسعي وراء الحلفاء، واستثمارات الصين المتوسعة في الخارج، والتغيرات في هيئات صنع القرار المركزية للحزب الشيوعي الصيني، إلى جانب التأثير المتزايد لجيش التحرير الشعبي على الصين، وهو تأثير بالغ على توجه السياسة الخارجية الصينية.

بادئ ذي بدء، فإن المتابع للسياسة الخارجية الصينية يلاحظ أنّ الهدف الرئيسي للمساعدات الخارجية والاستثمارات الخارجية الصينية، ولا يزال، مساعدة القادة الصينيين على تحقيق أهداف السياسة الخارجية ومن ثم، فإن إدراك الأهداف الخارجية للصين وتقييمها، على الرغم من تعقيدها، يجعل مساعداتها واستثماراتها أكثر قابلية للفهم بمجرد أن تولي "ماو" السلطة، وجد أن توزيع المساعدات الخارجية يتوافق مع جهوده لتعزيز تضامن الكتلة الشيوعية ومعارضة الكتلة الرأسمالية/ الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة وقد أثبتت المساعدات أيضًا فعاليتها في تحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية، مثل: إبرام معاهدات حدودية، وكسب اعتراف دبلوماسي، وإيجاد مؤيدين لمبادئ مهمة للسياسة الخارجية الصينية بين البلدان الفقيرة، أو غير المتطورة مع تلاشى أهمية تضامن الكتلة، واستبدال العلاقات الصينية السوفيتية العدائية بالتعاون

وقدمت الصين مساعدات كبيرة لإثبات أن المساعدة السوفيتية للصين لم تكن سخية، ولا تساعد في تنميتها الاقتصادية لذلك، استخدمت الصين المساعدات الخارجية؛ للتنافس مع التأثير السوفيتي في العالم الثالث في الفترة الثانية من تقديم المساعدات الصينية، عصر دنغ وما بعده، تم منح مساعدات الصين، التي أصبحت الآن في جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية، أكثر، في بعض الحالات حصريًا، لغرض الحصول على مصادر الطاقة والمواد الخام وإيجاد أسواق للمنتجات الصينية (من المفارقات إلى حد كبير مثل برامج المساعدة للدول الرأسمالية) وبالتالي كلاهما كانا هدفين حيويين للسياسة الخارجية حيث كانت المساعدة أداة فعّالة للسياسة [11].

وقد كانت بعض الدوافع وراء تقديم المساعدات الصينية متطابقة خلال الفترة الثانية أو لم تتغير كثيرًا: فكان تعزيز المصالح الأمنية الصينية (على الرغم من تعريفها بشكل مختلف) وعزل تايوان ثوابت، فقد كانت الصين تبحث عن العلاقات الدبلوماسية والحصول على حدودها، ورغبتها في بناء صورة عالمية مواتية، بمنزلة حافز لتقديم المساعدة الخارجية خلال الفترتين، كما كان هدف الصين المتمثل في تقويض تأثير الولايات المتحدة هدفًا مبكرًا، وكان هدفًا متأخرًا مرة أخرى خلال الفترة الثانية، على الرغم من وجود تحذير: كانت الصين بحاجة إلى الولايات المتحدة للحفاظ على نموها الاقتصادي الذي يعتمد عليه كلاهما بشكل عام، يمكن للمتابع أن يقول إن تقييم السياسة الخارجية للصين يعنى استيعاب أسبابها لتقديم المساعدة الخارجية إلى الدول الأخرى ومع ذلك، تؤكد المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية للصين تحولات السياسة الخارجية وتتوقعها في بعض الأحيان غالبًا ما يوفر كلاهما دليلًا قابلًا للقياس على أن أحد الأهداف أهم من الآخر بالتأكيد يمكن النظر إلى المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية على أنها أدوات للدبلوماسية الصينية التي تكمل أدوات السياسة الخارجية الأخرى، وعادة ما تكون ذات أهمية كبيرة[12].

وفى هذا الإطار، نجد أن الحكومة الصينية دائما تولي أهمية كبيرة لأفريقيا لطالما كان تطوير العلاقات الودّية وتقويتها، والتعاون مع الدول النامية، بما في ذلك الدول الأفريقية، عنصرًا مهمًّا في سياسة الصين الخارجية المستقلة للسلام لا تزال المبادئ التي تحكم العلاقات بين الصين والدول الأفريقية التي طرحها رئيس الوزراء الراحل تشو إنلاى خلال جولته في أفريقيا في الستينيات سارية حتى اليوم خلال زيارته لأفريقيا في مايو 1996، طرح الرئيس جيانغ زيمين اقتراحًا من خمس نقاط حول تطوير علاقة طويلة الأجل ومستقرة للتعاون الشامل مع الدول الأفريقية الموجهة نحو القرن الحادي والعشرين، التي يتمثل جوهرها في الصداقة المخلصة، والتعامل مع على قدم المساواة، والتضامن والتعاون، والتطلع إلى المستقبل[13].

وبرغم ذلك، فإن المتابع للسياسة الصينية في أفريقيا يلاحظ أن الصين تريد كل شيء من أفريقيا: موقعها الاستراتيجي، ونفطها، ومعادنها الأرضية النادرة، وأسماكها مما يجعل الدول الأفريقية مدينة لبكين، ففى تاريخها الطويل، خدمت أفريقيا الطموحات العالمية للعديد من الأجانب حيث دائمًا ما يتواصل الأجانب مع أفريقيا بوصفهم مبشرين، وممولين، وبناة بنية تحتية، ووعدوا بوضع القارة على خريطة العولمة، ومساعدة شعبها على الخروج من الفقر، لكن انتهى بهم الأمر إلى انتزاع ثروات أفريقيا، واستعمار أمة تلو الأخرى، وترك شعوبها في حالة فقر مدقع، لذا قد ينتهى الأمر بهم مرة أخرى، مع مشروعات الاستثمار في البنية التحتية الصينية الأخيرة في القارة.

فعلى السطح، يبدو أن هذه المشروعات تخدم مسعى الدول الأفريقية لبناء بنية تحتية سليمة، ولكن عند الفحص الدقيق، فإنها تخدم طموحات الصين لكتابة قواعد المرحلة التالية من العولمة، فتريد الصين استخدام أفريقيا كونها موقعا لتأمين الطرق البحرية (ومشروعات مبادرة الحزام والطريق) التي تسهل الصادرات الصينية، كما يتضح من الوجود العسكري الكبير لبكين في جيبوتى.

ونجد أن الثوابت التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الصينية بالأساس تقوم على تأمين تدفقات النفط والغاز الطبيعي؛ من أجل توفير احتياجات التنمية الاقتصادية الصينية، بالإضافة إلى البحث عن السوق الواسعة لاستيعاب المنتجات الصينية، وعلى أساسها تتوجه السياسة الخارجية الصينية، وهو ما يتضح في سياسة الصين إزاء الأزمة السورية، حيث إن التوجه الصيني لها جاء وفقًا لاعتبارات اقتصادية مختلفة تكمن في؛ أولًا: تعدّ سوريا من ضمن الدول التي تستورد منها الصين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى، ثانيًا: تخدم على تدفقات النفط الصينية من مختلف دول العالم، وخاصة في ظل استراتيجية "طريق الحرير الجديد" الذى يتضمن عملية الربط بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا من خلال الممرات المائية القديمة، وسيتضمن هذا الطريق المرور من قرابة الـ65 دولة، وتعد سوريا إحدى تلك الدول؛ كونها حلقة الوصل بين المحيط الهادي، وتحديدًا منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومنها إلى أوروبا والدول العربية، وبالتالي فسوريا بمنزلة ممر، وسوق، ومصدر لمنتجات نفطية إلى الصين، لذا تعدّ ضمن أحد أهم بنود الاستراتيجية الصينية في المنطقة[14].

لذا تتبع سياسة الصين تجاه سوريا من مصالحها الأمنية والاقتصادية الأوسع في المنطقة ووفقًا لذلك، فإن الهدفين الرئيسيين لسياسة الصين **هما:**

1) الحفاظ على علاقة بناءة مع حكومة في دمشق تكون مستقرة وقادرة على منع انتشار النشاط الجهادي العابر للحدود من أراضيها.
2) تطوير شراكة اقتصادية تتوافق مع مبادرة الحزام والطريق، وتعززها[15].

ومن ثم، تكرر الفيتو المزدوج الصيني أربع مرات بشأن أي قرار يصدر ضد الرئيس الأسد ونظامه، ولم يتوقف التباين في المواقف عند هذا الحد، بل أيّدت الصين التدخل العسكري الروسي في الأراضي السورية، وأعلنت انضمامها له بحاملة طائرات رست

في البحر المتوسط قبالة السواحل السورية (ميناء طرطوس) على متنها جنود وطائرات صينية، إضافة إلى صواريخ موجهة من طراز "كروز" أكتوبر 2015م[16].

بجانب ما سبق، يظل لجيش التحرير الشعبي دور مهم في تشكيل السياسات الخارجية لجمهورية الصين الشعبية وتنفيذها؛ فعلى مدى العقدين الماضيين، ازداد دور جيش التحرير الشعبي بشكل كبير، ومن المرجح أن يصبح أكثر أهمية في المستقبل، مع تطوير الصين لقدراتها العسكرية، وإلقاء ظلال أوسع على منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويحتوى برنامج العلاقات الخارجية لجيش التحرير الشعبي الصيني على أهداف عدة ومنها: تشكيل بيئة الأمن الدولي لدعم أهداف الأمن القومي الصيني الرئيسية؛ وتحسين العلاقات السياسية والعسكرية مع الدول الأجنبية؛ وتعزيز الصناعة العسكرية والدفاعية في الصين وتحديثها؛ وتقديم المساعدة العسكرية لدول العالم النامي؛ واكتساب المعرفة في العقيدة العسكرية الحديثة، والعمليات، والتدريب، والطب العسكري، والإدارة، ومجموعة من المجالات غير القتالية ذات الصلة، لذا يسعى جيش التحرير الشعبي إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال مكاتب الملاحق العسكرية في الخارج، واستخدام نظام مفصل للتبادلات الثنائية من بين هذه البرامج، تتضمن العلاقات الأكثر وضوحًا زيارات رفيعة المستوى، وتبادل وظيفي، وشراء أسلحة، وزيارات سفن[17].

"الصعود السلمي" وسياسة الصين الخارجية:

من خلال ما سبق، اقترحت الصين استراتيجية "الصعود السلمي" بوصفها إشارة للعالم على نواياها السلمية خلال مسيرتها الصاعدة ومع ذلك، فإن الاستراتيجية ليست مجرد استجابة استطرادية لنظرية "التهديد الصيني" في التسعينيات، ولكنها أيضًا خيار سياسي عقلاني يعتمد على كل من الاحتياجات الاقتصادية المحلية والظروف الدولية من الناحية العملية، تسلط استراتيجية "الصعود السلمي" للصين الضوء على أربع

أولويات في سياستها الخارجية، وهى: القوى الكبرى، والدول المجاورة، والدول النامية، والمؤسسات الدولية، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية متجذرة في مبدأ سياسة "عدم الظهور وتنمية القوة الذاتية" لدنغ شي أو بينج، شهدت أيضًا تعديلات ضرورية جنبًا إلى جنب مع قدرات القوة المتزايدة للصين، كما يتضح من التحول الحازم للصين في الدبلوماسية بعد عام 2008م.

فقد تحولت الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية الصينية بعد أن كانت تهتم بمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية من أجل تحقيق الاستقلال، إلى اهتمامها بالانفتاح والإصلاح، وذلك لاهتمامها على المستوى الأول بالاقتصاد، فهذا التغير في العلاقات الخارجية للصين مسايرة للتحولات التي طرأت على الدبلوماسية الصينية، وتتمثل تلك التحولات فيما **يأتى:**

- التغير من الركود إلى المبادرة.
- التغير من سياسة النظر إلى الداخل، إلى سياسة الخروج إلى الخارج.
- التغير من استخدام القوة الصلبة، إلى استخدام القوة الناعمة.
- الاهتمام بمصطلح "التنمية السلمية" بعنصر رئيسي حديث، ومرشد أساسي في السياسة الخارجية للصين.

دبلوماسية الصين الحديثة:

تتضمن دبلوماسية الصين الحديثة عدة مستويات، وتتضمن **ما يأتى:**

- على مستوى المصطلحات: تم شرح المصطلحات والمفاهيم الجديدة وتوضيحها، وإدخالها في السياسة الخارجية للدولة، التي تتمثل في (المجتمع المتناغم، التطور والتنمية السلمية، النظرة العلمية للتنمية).

- على مستوى العلاقات كثيرة الأطراف: أقامت الصين علاقات مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية، فقد قامت الصين بإنشاء أدوات عدة من أجل التعاون الاستراتيجي الثنائي، والكثير من الأنماط للمناقشة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الدول الإقليمية[18].
- على مستوى عضوية المنظمات الدولية: ظهر أن الصين تتحمل العديد من المسؤوليات الدولية، وتتشارك بصورة كبيرة في وضع القوانين الدولية الأساسية المرتبطة بالمال والصحة والمناخ وحفظ السلام، والحدّ من انتشار الأسلحة النووية، وكذلك مواجهة الإرهاب.

فقد ترتب على ذلك وجود تنوع في العلاقات الصينية مع جميع دول العالم؛ وكذلك أدى ذلك إلى تعزيز سلطتها وقنواتها الدبلوماسية، وقد أتى ذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: ربط مصطلح "الصعود السلمي" بالعديد من المصطلحات المتركزة في السياسة الخارجية الصينية، وكذلك ربطه بمصطلحات أحدث ذات علاقة، جعلته أعمق بصورة كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، وكذلك إرشاده بصورة ذات فاعلية واستقلالية من أجل خدمة الوطن، فهذا ساعد على الاستدامة في تشجيع سياسة الصعود السلمي بوصفه أمرًا ضروريًا من أجل احتوائه للمخاوف التي يمكن أن تطرأ عن الزيادة المستدامة لحجم الصين ودورها على المستويين الإقليمي والدولي[19].

"التعايش السلمي" و"الصعود السلمي":

إن إطلاق مصطلح الصعود السلمي يعد ردًّا استراتيجيًّا على "الخطر الصيني"، حيث أصبح ذلك واضحًا، بينما من قام بمتابعة ما يحتويه المصطلح قادرًا على معرفة أنه ظهر لسبب ما، وأن هناك الكثير من العوامل المشتركة من مصطلحات صينية غيرها موجودة سابقًا في التقاليد والثقافة الصينية، وكذلك في المبادئ السياسية الخارجية القديمة للدولة.

فقد استمرت تلك العادة في قيام جميع الزعماء الصينيين الجدد بوضع عدة مصطلحات لها غاية مرتبطة بالسياسة الصينية؛ ليخاطب بها العالم الخارجي، كما يساعد تفعيلها في نمط الاتجاه الصيني الصاعد على المستوى الداخلي والخارجي.

فقد سبق مصطلح الصعود السلمي العديد من المصطلحات الأخرى، التي من بينها مصطلح "التعايش السلمي"، وكذلك مصطلح "الأمن الجديد"، بالإضافة إلى مصطلح "الفرصة التاريخية" الذي يوجد في المستوى نفسه، كما يهتم مصطلح "الأمن الجديد" بالحد من التوتر الأمني لدى باقي الدول الأخرى الموجودة على المستوى الإقليمي القريب أو على المستوى الدولي الكبير؛ وذلك عن طريق الاهتمام بالتفاعل الدبلوماسي، وكذلك الاهتمام بالتهاون الاقتصادي بصورة أساسية، وغير ذلك فإن المصطلح يعد رسالة صينية؛ من أجل تأكيد أن الدول لا يحتم عليها أن تتجه في علاقتها مع بعضها بعضًا إلى استخدام طرق القوة، أو استخدام طرق التهديد.

فمن الواضح أن هذا المصطلح يوجد في نمط مراحل الترويج الخارجي الخاصة بنظرية "الخطر الصيني" ذاته، ولذلك لا يوجد أي استفهام في أن يكون مصطلح الصعود السلمي الذي ظهر لاحقًا قد استُند عليه، بينما تستمر القيم الخاصة بالتعايش السلمي، وهو المحور الرئيسي لجميع المصطلحات الصينية التي قد نوقشت.

وفى هذا الجانب توصل مصطلح الصعود السلمي إلى الكثير من الصفات الخاصة بقانون التعايش السلمي التي قامت الصين بانتهاجه، وينص هذا القانون على خمسة عناصر رئيسية وهي [20]:

- الاحترام المتبادل من أجل نشر السلامة على أراضي الدول.
- عدم اعتداء الدول على بعضها بعضا.
- عدم تدخل أي دولة في علاقات داخلية لدولة أخرى.

- نشر المساواة والاستفادة المتبادلة فيما بينها.
- التعايش السلمي لجميع الدول.

فقد قامت الصين بربط تلك المبادئ الخمسة؛ من أجل التعايش السلمي في دستور الدولة، فقد ظهر أن تلك المبادئ لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الصينية وعلى العلاقات الدولية الخاصة بها، حيث إن سياسة التعايش السلمي قد واجهت العديد من الأخطار والتهديدات التي ساعدت بصورة كبيرة في تحقيق الاستقرار، ونشر السلام في دول آسيا والعالم، وكذلك تنمية مجال العلاقات الدولية، حيث إنها:

- قامت بتوفير عدد من الخطوط التوجيهية من أجل إنشاء العلاقات وتنميتها بين الدول التي لها سياسات اجتماعية متشابهة ومتنوعة كذلك.
- قامت بتوفير الجوانب ذات الفاعلية من أجل حل المشكلات والعقبات المتوقفة نتيجة التاريخ، أو الصراعات الدولية بوسائل سلمية.
- قامت بتدعيم الحفاظ على مصالح الدول النامية والحرص عليها، وكذلك قامت بخدمة طريق التنمية، وتعزيز العلاقات بين دول الشمال، ودول الجنوب في العالم.
- قامت بتوفير الوضع الفلسفي الضروري من أجل بناء نظام سياسي واقتصادي دولي على قواعد تحث على المساواة والتفكير.
- فهذه القواعد والقوانين تعد بمنزلة حجر أساس في السياسة الصينية الخارجية المستقلة، التي تسعى إلى تحقيق السلام، حيث ساعدت الدولة على توطيد علاقاتها مع غالبية دول العالم، وكذلك على التوصل إلى حلول غالبية الصراعات والمشكلات الخاصة بالحدود مع الدول المجاورة لها، ودعم التعاون الثنائي، وتوفير المصلحة المتبادلة في المحيط الإقليمي لدولة الصين، وكذلك على مستوى دول العالم، وقد حصلت القيادة الصينية على

الكثير من الفائدة في استخدام قواعد التعايش السلمي عن طريق ربط مصطلح الصعود السلمي في السياسة الرسمية للدولة.

الدمج المفاهيمي لسياسة "الصعود السلمي":

لم يظل مفهوم الصعود السلمي حبيس الجهود التنظيرية، بل قام العديد من المسؤولين الصينيين بدمجه بشكل سريع في إطار السياسة الخارجية في البلاد، ليصبح الأهم الذي تتمحور حوله الدبلوماسية الصينية، ويحتوي مفهوم الصعود السلمي على ثلاثة مفاهيم سياسية أساسية مختلفة، وتكون متصلة أو متداخلة بشكل أو بآخر، وهذه المفاهيم **هي:**

التعددية: على الرغم من أن مفهوم التعددية يعدّ مفهومًا واسعًا في العلاقات الدولية، فإننا نجد أن المصطلح المتعارف عليه هو ممارسة السياسات الوطنية في إطار مجموعات من ثلاث دول، أو أكثر وقد واجه العالم انقلابًا في ممارسة الصين للتعددية، بعد أن كانت شبه منعزلة من قبل في علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية، وبعد ظهور مفهوم الصعود السلمي اندمجت بشكل كبير في علاقات متعددة الأطراف في رسالة واضحة منها تقوم على توضيح أنها مستعدة لاحترام القواعد والأعراف الدولية الموجودة في هذه المؤسسات، كما أنها أيضًا احترمت القيود التي تفرضها هذه العضوية على الأعضاء في هذه المجالات[21].

الدبلوماسية الاقتصادية: أصبح الاقتصاد العالمي أكثر اندماجًا، وذلك نتيجة لارتباط الدول ببعضها، وذلك يؤثر في العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتحولت

الموضوعات الاقتصادية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة في العلاقات الدولية إلى مدخل لاستخدام الأدوات الدبلوماسية، وتحول الصعود الاقتصادي الصيني إلى أداة تستخدم في تأكيد طبيعة الصعود السلمي للصين، والعكس بالعكس.

وحرصت قيادة الصين على تأكيد أهمية العنصر الاقتصادي، بما له من أبعاد استراتيجية على سياسة البلاد وعلى التبادل التجاري، وهو في صلب الاستراتيجية الشاملة لسياسة الصعود السلمي للبلاد، وسمحت الدبلوماسية الاقتصادية للصين بتعزيز سياسة التواصل المتعدد الأطراف، وهو ما يساعد في زيادة صورتها الإيجابية عن صعودها السلمي واهتمامها الكبير بالاقتصاد وجعلته من الأولويات، خاصة مع التجمعات المتعددة الأطراف (الصين– آسيان– الاتحاد الأوروبي)، (الصين–أمريكا اللاتينية).

سياسة حسن الجوار: ترتبط تلك السياسة ارتباطًا وثيق الصلة بمفهوم سياسة الصعود السلمي، وهناك من يرى أنه لولا حسن الجوار لما نتج مفهوم الصعود السلمي، وأن الهدف الأساسي لهذه السياسة هو تعزيز العلاقات المتعددة الأطراف وطمأنة دول الجوار، مما يسهم في القيام بشبكة علاقات إقليمية، وتعمل على دعم مصداقية الصعود السلمي بصفتها قوة مسؤولة لديها إرادة وهدف، وتعمل على تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والتعاون الإقليمي، وقد انتقل مفهوم الصعود السلمي من دمج مفاهيمي إلى تأطير سياسي مستقل، فتحوّل إلى موجه أساسي للسياسات الخارجية[22].

الاستقلالية التوجيهية لسياسة "الصعود السلمي":

قامت الصين بربط سياستها الخارجية وصعودها السلمي بمجال بعنوان "السياسة الخارجية للتنمية السلمية"، وقامت فيه بتأكيد خمسة عناصر أساسية، وهي:

- إنشاء عالم مترابط ومتناغم.
- يجب أن نتبع سياسة خارجية سلمية مستقلة.
- محاولة الارتقاء بالمستوى إلى المسؤولية الدولية.
- الاهتمام بسياسة حسن الجوار.
- الاهتمام بمصطلح "الأمن الجديد" الذي يقوم على الثقة، والمصالح المشتركة، والمساواة.

نجد أن تلك الوثيقة هي الأساس حتى تكون إعلانا رسميا يوجه للعالم؛ ليقوم بتوضيح أن نظرية الصعود السلمي أصبحت جزءًا رئيسيًّا من سياسات البلاد الخارجية التي تقوم على توجيهها بما سوف يخدم الاستراتيجية الكبرى للدولة على الجانب الإقليمي والدولي، وأن تلك الوثيقة ليست رد فعل، بل هي جزء صغير من التخطيط الداخلي للنظرية.

إن إصدار تلك الوثيقة يعدّ تأكيدًا من الصين على أنها تعتمد على التنمية السلمية في استراتيجيتها، وهي الطريقة الوحيدة التي تمكن الصين من المساهمة في السلام العالمي والازدهار والتطور، وليس هناك ما يدفع الصينيون لرفض تلك النظرية، وعدم التمسك بها.

إن تحقيق السياسة التنموية السلمية للصين يتطلب العديد من الأشياء، وهي [23]:

- **الاستقرار**: إن التجارب التاريخية السابقة أثبتت أن الاستقرار هو من أهم الشروط التي يجب توافرها لأي عملية تنموية، ولا يمكن تحقيق أي عملية إلا إذا وجد الاستقرار في الإطار الخاص بتلك العملية التنموية.

- **الانفتاح:** إن هذا الشرط مهم أيضًا لتحقيق أي عملية تنموية، ولكي تدرك أي أمة هذا الشرط وتحقق التنمية يجب أن تتعلم وتستفيد من باقي الأمم وتجاربها وأخذها بعين الاعتبار.
- **الإبداع:** إن الابتكار والجانب الإبداعي يمثل القوة التي تدفع المجتمع للقيام بعملية تنموية، وبشكل خاص عندما يحاول الفرد عدم إهدار الموارد الأولية التي تحتاجها البلاد في التنمية، والعثور على حلول للمشكلات التي تواجهها.
- **الاعتماد على الذات:** وهو من أهم العناصر الرئيسية لعملية التنمية، وبدونه لا يمكننا التحدث عن عملية التنمية أو محاولة تحقيقها.
- **الازدهار المشترك:** لا يمكننا إدراك الازدهار بوصفه نتيجة من نتائج عملية التنمية، إلا إذا قمنا بمشاركة المنافع مع باقي الأفراد، حين ذلك يمكننا أن ندرك الازدهار.

نجد مما سبق أن أولويات السلطة الصينية في توضيح صورة ذاتية لها عند الآخرين، وذلك يوضح أن الصين تهتم بالكيفية التي سوف يراها بها الآخرون، مما يعرف بإدارة التصور، وذلك يوضح مدى أهمية التصورات في مجال العلاقات الدولية في التأثير على اتخاذ القرارات في دولة ما أو ضد دولة ما، وقد استطاعت الصين عبر إدراكها أهمية هذه الجوانب أن تؤكد حقيقة صعودها في نهاية الأمر [24].

الخلاصة

شهد النظام العالمي في الآونة الأخيرة صعود الصين بشكل كبير، وذلك على المستويات كافة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تستخدم مصطلح الخطر الصيني القادم، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتصدّر الصين للمشهد الاقتصادي، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس الدول التي تصف الصين بهذا المصطلح؛ لكونها تؤثر على مصالحها وأهدافها في السعي لتحقيق الهيمنة الدائمة للنظام العالمي والسيطرة عليه، ولعل هذا الأمر كاد أن يصيب الصعود الصيني كونه نتيجة لاتهامات خاصة بصعوده والسياسات التي تتبعها الصين من أجل التقدّم والتنمية، لذا قامت الصين باستخدام مفهوم الصعود السلمي من أجل وضع رؤية خاصة بالصعود تواجه الاتهامات التي تصفها بها الولايات المتحدة أو غيرها من الدول.

أما فيما يتعلق بالقوة الناعمة فقد استخدمت الصين الكثير من الأدوات التي من شأنها تحقيق الفاعلية في الوجود في العديد من المناطق، حيث تستخدم القوة الدبلوماسية في السياسة الخارجية التي ترتبط بطرح الصعود السلمي بوصفه مفهومًا يواجه السياسات المعادية لها، كما تستخدم الأدوات الثقافية التي تمثل العادات، وتصل بصورة جيدة للصين، ولقد استخدمت ذلك في العديد من المواقف، وتظهر من خلال الإعلام والخطابات المباشرة والمحافل الدولية، وهو ما يظهر الصين بشكل جمالي، ويؤثر في الدول وشعوبها بما يصل لطرح الثقافات والعادات الصينية، وأنها من الشعوب المسالمة غير العدائية، ومن هنا توجد علاقات جديدة، وتكتسب الصين صداقات جديدة من شأنها تحقيق الفاعلية، والمساهمة في التمدد والتوسع، ومنها إلى الصعود أكثر، ويمكن القول بأن هذه هي العوامل الرئيسية التي تسببت في الصعود الصيني بشكل كبير.

الهوامش

1. إياد الكنانى، الحكم العالمى في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص295- 296؛ وأيضًا: جهاد عودة، النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم، دار المنهل، بيروت، 2014، ص ص528- 529.

2. Sriparna Pathak, The "Peace" in China's Peaceful Rise, E-International Relations, (Oct 15 2015), p p. 1-2.

3. ميمون مدهون، التكيف الحرج: ركائز استراتيجية الصعود السلمي للصين، مجلة السياسة الدولية، (س50)، (ع197)، مؤسسة الأهرام للنشر، مصر، (2014م)، ص43.

4. حسن الرشيدي، الصين واستراتيجية الصعود السلمي، مجلة البيان، (ع388)، المنتدى الإسلامي للنشر، (2019م)، ص54.

5. حنان ماهر قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، (س47)، (ع183)، مؤسسة الأهرام للنشر، مصر، (2011م).

6. urce: Hu Angang and Men Honghua The Rise of Modern China (1980-2000): Comprehensive "National Power and Grand Strategy" Strategy and Management, no 3, 2002, p. 5.

7. أنور عبدالملك، نهضة الصين: الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، (س41)، (ع161)، مؤسسة الأهرام، مصر، (2005م)، ص54.

8. رغدة البهd، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، (س54)، (ع214)، مؤسسة الأهرام للنشر، مصر، (2018م).

9. محمد محياوى، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، دفاتر السياسة القانونية، (مج13)، (ع2)، جامعة قاصدى مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، (2021م)، ص93.

10. Sriparna Pathak, The "Peace" in China's Peaceful Rise, Op. Cit, P3.

John F. Copper, China's Foreign Aid and Investment .11
Diplomacy, Volumes I–III represent the culmination of Professor Copper's work on this subject over four decades, P1-2.
Thomas Lum, Coordinator, Comparing Global Influence: .12
China's and U.S. Diplomacy, Foreign Aid, Trade, and Investment in the Developing World, (August 15, 2008)، (22 Jan 2021), Link:
https://www.everycrsreport.com/reports/RL34620.html

13.شي يان تشون، ذاكرة التاريخ لا تنسى: شو إن لاى والدول العربية، الصين اليوم، تاريخ النشر (2006)، تاريخ الاطلاع (22 يناير 2021)، على الرابط التالى:
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

14.حمد الأمير أحمد عبدالعزيز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، تاريخ النشر (سبتمبر 2018)، تاريخ الاطلاع (11 ديسمبر 2020)، على الرابط الآتي:
https://democraticac.de/?p=56124

John Calabrese, China and Syria: In War and Reconstruction, .15
the Middle East Institute, (July 9, 2019), (24 November 2020), Link:
https://www.mei.edu/publications/china-and-syria-war-and-reconstruction

16.أميمة على طه: العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2002م، ص 65.

Lindsay Maizland, China's Modernizing Military, (February .17
5, 2020), (22 January 2021), Link:
https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-modernizing-military

Maria Dolores Cabras, "China's peaceful rise and the good .18
:The European, Strategist, 11-12-2011, on this link "neighbor policy

www.eurstrat.eu/chinas-peaceful-rise-and-the-good-neighbor-policy/ (A. 11-12-2011)

19.محمد نعمان جلال، العلاقات الصينية العربية في ظل المتغيرات الدولية: التعاون وفق المبادئ السلمية الخمسة وتأجيل الصراعات، آراء حول الخليج، (ع106)، مركز الخليج للأبحاث والنشر، المملكة العربية السعودية، (2016م).

20. خديجة عرفة محمد أمين، محددات السياسة الصينية تجاه الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، (س52)، (ع204)، مؤسسة الأهرام للنشر، مصر، (2016م)، ص 76.

21.مصطفى أحمد حامد رضوان، الانعكاسات الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على الدول النامية: دراسة تحليلية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، (ج1)، (ع36)، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، مصر، (2021م).

22. Charles A. Rarick Confucius on Management: Understanding Chinese Cultural Values and Managerial Practices, Journal of International Management Studies, August (2007), p. 25.

23.خالد البطران، أثر العلاقات الأمريكية الصينية على النظام السياسي الدولي في ظل الصراع والتعاون، مجلة جامعة البعث، سلسلة العلوم القانونية، (مج42)، (ع25)، جامعة البعث، سوريا، (2020م)، ص 85.

24.عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، سياسات عربية، (2019م)، ص83.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 107
January 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty First Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233